عوامل نجاح الخصخصة ومعوقاتها(مستل)

أ. د فوزي حسين سلمان الجبوري
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم القانون
هبـــه فاضـــل ضـــيدان

FACTORS OF PRIVATIZATION SUCCESS AND CONSTRAINTS(QUOTED)

Prof .Dr. Fawzi Hussein Salman Al-Jobory
University of Kirkuk / College of Law and Political Science / Department of Law
Heba Fadhil Dhidan

المستخلص

تعدّ الخصخصة من المواضيع التي هيمنت على الخطاب السياسي والإعلامي ، إذ يعد نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص من أكثر المستجدات المطروحة في الوقت الحاضر، وتعكس عملية نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة آمالاً مختلفة ، فالمؤيدين لها يرون فيها وسيلة لتحسين جودة الإنتاج وزيادته ،والمعارضين لها يرون أنها باب من أبواب الصعوبات التي ستواجه المجتمع بصورة عامة والمواطن بصورة خاصة . فمن أجل تطبيق سياسة الخصخصة، وتحقيق الأهداف المرجوة منه يستلزم أن يرافق تطبيقها العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ توجد جملة من العوامل التي لها أثر كبير على نجاح الخصخصة ، فضلاً عن أنّ هناك معوقات تعتري نجاح سياسة الخصخصة، إذ تستهدف هذه الدراسة الوقوف على اهم العوامل والمعوقات التي يجب اتباعها في سبيل تحقيق الوسيلة التي من اجلها جاءت سياسة الخصخصة ذلك لان الخصخصة هي وسيلة بحد ذاتها وليست هدف، أما هدف هذه الوسيلة (الخصخصة)، فهو خلق البنيان الاقتصادي بصورة تتسم فيه المشروعات بكفاءة عالية، ولها دور كبير في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الذي تسعى اليه غالبية دول العالم .

الكلمات المفتاحية: خصخصة، معوقات، الاقتصاد

Abstract

The transfer of public ownership to the private sector is one of the most recent developments. The process of transferring public ownership to private ownership reflects different hopes. Its supporters see it as a way to improve the quality of production and increase it. They see it as a door to the difficulties that will face society in general and the citizen in particular. In order to implement the policy of privatization, and to achieve the desired objectives, it is necessary to accompany the implementation of many economic, political and social reforms, as there are a number of factors that have a significant impact on the success of privatization, and there are obstacles to the success of the policy of privatization.

The aim of this study is to identify the most important factors and obstacles that must be followed in order to achieve the means for which the privatization policy was implemented, because privatization is a means by itself and not a goal. The objective of this method is to create an economic structure in which projects are highly efficient , And has a major role in the pursuit of economic growth and stability sought by the majority of the world.

Key words: privatization, constraints, economy

المقدمة

منذ عهد قريب بدأ تطبيق سياسات خصخصة المؤسسات والمشاريع العامة في العديد من دول العالم، وبطبيعة الحال فإنّ تطبيق أي نهج اقتصادي جديد يواجهه العديد من الصعوبات لحين أن تقتنع المجتمعات به فترضى عنه، فكيف الحال لسياسة تحجب دور القطاع العام، باعتبار أن هذا القطاع كانت له الريادة في قيادة وتوجيه الحياة الاقتصادية في معظم المجتمعات العربية، ومن الطبيعي أن تواجه هذه السياسات العقبات والمشاكل التي تعرقل سير برنامجها ذلك لأن مجتمعاتنا على إيمان واعتقاد كامل بأن حامي حمى الاقتصاد هو القطاع العام،

وما يجب ملاحظته أن الدول النامية لا تزال واقعة تحت تأثير سحر القطاع العام وذلك بسبب العوامل الأيديولوجية وفي مقدمتها النظريات والأفكار الاشتراكية والشيوعية والتي أكدت على مبدأ الملكية العامة، أي ملكية المجتمع لوسائل الانتاج .

أولاً : اهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من أنّ الخصخصة تعد من أبرز التحولات المميزة للتاريخ الاقتصادي المعاصر، إذ اكتسحت بلدان العالم، وشهدت الفترات الأخيرة موجه كبيرة وعارمة يتم بمقتضاها منح القطاع الخاص دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي وفي مقابل ذلك تم تقليص دور الدولة في هذا النشاط، فعوامل ومعوقات نجاح الخصخصة من المواضيع المهمة والحيوية التي نالت وما زالت تحظى باهتمام واسع من قبل المسؤولين في هذا المجال .

ثانياً : إشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول هل أنّ تطبيق سياسة الخصخصة يتم بمجرد اتباعها كوسيلة من وسائل الاصلاح لاقتصاد الدولة ،أم أن هناك عوامل يجب اتباعها لإنجاح هذه السياسة، وضرورة تجنب معوقات تعترض طريقها .

ثالثاً / فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية (أن الخصخصة وسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدول للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني، إلاّ أن مدى نجاحها وفشلها يعتمد وبالدرجة الأساس على العوامل التي تساهم في نجاحها والمعوقات التي تعتري نجاحها)

رابعاً / خطة البحث: لغرض الوقوف والإلمام بهذا الموضوع فقد قسمنا بحثنا على مبحثين نتناول في المبحث الأول منه عوامل نجاح الخصخصة، وفي المبحث الثاني سنبحث فيه معوقات نجاح الخصخصة، المبحث الأول :- عوامل نجاح الخصخصة، المبحث الثاني :- معوقات نجاح الخصخصة، ونختم بحثنا بخاتمة تتضمنها جملة من النتائج التي توصلنا اليها وعدد من المقترحات التي نوصي المشرع العراقي الأخذ بها .

المبحث الاول

عوامل نجاح الخصخصة

الخصخصة من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في مجال القانون والاقتصاد والتي انتهجتها العديد من دول العالم، وذلك من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، وظهر ذلك بصورة جليّة في تحّول سياسات كثير من الدول في الآونة الأخيرة من النظام الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر، إذ بدأت هذه السياسة تجتاح الكثير من الدول بصرف النظر عن الأيديولوجيات السياسية والاقتصادية [١]، فقد يختلف معناها باختلاف البلدان التي تنظر إليها، فمنهم من يربط الخصخصة مع الملكية، والبعض الآخر يرى بأنَّها عملية تحويل المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص [٢]، فلمعرفة ماذا نقصد بالخصخصة سنقسم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الأول منه تعريف الخصخصة، وفي المطلب الثاني عوامل نجاح الخصخصة وعلى النحو الآتي :-

المطلب الأول

تعريف الخصخصة

عُرّفت الخصخصة بأنَّها " انتقال ملكية بعض أو جزء كبير من وحدات القطاع العام المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص عن طريق البيع وذلك ضمن مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية المعول عليها بصورة أساسية على آليات السوق الحر " [٣] ، ومنهم من عرّفها على أنَّها " العملية التي يتم بموجبها نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطاع الخاص رغبةً في

(١) د. أبراهيم الفياض، دراسات قانونية، مجلة فصلية مُحكمة تصدر عن قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣، السنة الرابعة، ٢٠٠٢، ص٥ .

(٢) د. المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بلا سنة نشر، ص١٤-١٥ .

(٣) عبد الباري الخرساني ، تجربة الجمهورية اليمنية في تطبيق سياسة الخصخصة، مجلة الوعي الرقابي، العدد ١، السنة ١٩٩٩، ص٣ .

تحقيق مجموعة من الأهداف ذلك فضلاً عن إجراء الإصلاحات القانونية والاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في ظل القطاع الخاص " [١] .

وعرّفت أيضاً " على أنَّها عملية نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من إيدي القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهي تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة إلى التملك من بعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون " [٢] .

ومن التعريفات التي قيلت بشأن الخصخصة " على أنَّها عملية تحويل ملكية المنشآت العامة أو الحكومية وإدارتها إلى القطاع الخاص، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى زيادة حصة القطاع الخاص، وتراجع حصة القطاع العام في النشاط الاقتصادي النامي "[٣] .

وتعرّف الخصخصة من الناحية القانونية بأنّها " عمل من أعمال السيادة ومظهر من مظاهرها تختص بإجرائها السلطة التشريعية وحدها، وهي عملية يراد منها نقل ملكية المشروعات العامة والمملوكة للدولة كلها أو بعضها إلى الملكية الخاصة المتمثلة في أشخاص اعتبارية وذلك لتحقيق ضرورات اجتماعية وتنمية اقتصادية وسياسية " [٤] .

من خلال ما تقدم يمكن أنْ نضع تعريفاً للخصخصة يتمثل بالآتي : إنَّها عملية تحويل ملكية أو إدارة القطاعات العامة التي لا تتعلق بسيادة الدولة إلى القطاعات الخاصة وذلك عن طريق بيعها كلياً أو جزئياً أو عن طريق إيجارها أو إدارتها أو تحرير اقتصادها بشكل يلائم السياسة الاقتصادية للبلد.

---

(١) د. عبد العزيز صالح بن حبتور، إدارة عمليات الخصخصة وآثارها في اقتصاديات الوطن العربي دراسة مقارنة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص١ .

(٢) ستيف هانكي، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، بحث منشور ضمن سلسلة البحوث المنشورة في كتاب (في الشرق والغرب التخصيصية والتنمية الاقتصادية)، ط١، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٣ .

(٣)د. محمد صالح القريشي (وآخرون)، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بين الأداء التنموي ومنطق صندوق النقد الدولي، دراسة الاقتصاد السياسي للخصخصة في الاقتصادات النامية، الاقتصادي، مجلية فصلية، بحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين، عدد خاص، بغداد، ١٩٩٩، ص ٣٨ .

(٤) د. حسن أحمد الشافعي، الخصخصة الإدارية والقانونية في التربية البدنية والرياضة، ط١، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٧٨ .

ففي ظل الدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية، وجعله المحور الأساسي لهذه العملية، وتحت الضغوط الداخلية والخارجية الهادفة إلى تقليص دور القطاع العام، وتبني برنامج الخصخصة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البرنامج ،يشترط توفير البيئة الاقتصادية الملائمة من أجل نجاح الخصخصة [١] .

المطلب الثاني

عوامل نجاح الخصخصة

سنقسم هذا المطلب على ثلاثة أفرع، نتناول في الفرع الأول منه الترويج لبرنامج الخصخصة وتهيئة البيئة التنافسية، وفي الفرع الثاني سنبحث فيه عن إنشاء آليات لتنفيذ الخصخصة، أما الفرع الثالث فسنتطرق فيه إلى إصلاح الأوضاع المالية للدولة والعاملين فيها وعلى النحو الآتي:-

الفرع الأول

الترويج لبرنامج الخصخصة وتهيئة البيئة التنافسية

سنقسم هذا الفرع على فقرتين، نبحث في الفقرة الأولى منه الترويج لبرنامج الخصخصة، وفي الفقرة الثانية نتناول فيها تهيئة البيئة التنافسية للخصخصة وكما يأتي:-

أولاً / الترويج لبرنامج الخصخصة: من الضروري أن يتم قبل إبرام كافة التعاقدات المتعلقة بخصخصة المشاريع والمؤسسات العامة، إنجاز كافة الإصلاحات العملية قبل البدء بعملية الخصخصة، وذلك لكي يفسح المجال وتتاح فرص الاستثمار أمام الجميع دون استثناء، بحيث لا يتم حصر ذلك على عدد معين من الشركات والمؤسسات، والأهم من ذلك يجب أن يكون الرأي العام على علم بالمفاوضات التي يجب القيام بها لاختيار الأطراف المشاركة وعلى دراية بجميع التفاصيل المتعلقة بسياسة الخصخصة، وتحديد طبيعة العلاقة القانونية التي ستربط الدولة بالمالكين الجدد، وكذلك خضوع سياسيات الخصخصة للأحكام من حيث نوعية الخدمات التي ستحول ملكيتها للقطاع

(١) عمار حمد خلف العيثاوي،مصدر سابق،ص ٦١ .

الخاص أو إيجاد الأنظمة واللوائح التي ستصبح عاملا مهماً وفعالاً لنجاح تلك الخدمات بعد خصخصتها[١]، وتؤكد تجارب الدول التي أخذت بالخصخصة كفرنسا ومصر على ضرورة تهيئة البيئة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والتنظيمية، وأن تأخذ الخصخصة المدى الزمني لكي تتم وفق مراحل من دون عجلة، والتعلم من تجارب الدول السابقة ففي إطار البيئة الاقتصادية مثلاً نجد تهيئة الأنشطة والمتغيرات الاقتصادية والمؤثرات المتفاعلة في داخلها، كحركة رؤوس الأموال، ومناخ الاستثمار والسلبيات والإيجابيات فيه، كذلك العلاقات التجارية والاقتصادية ونوعية المؤسسات المالية، ونوعية المؤسسات وحجم النشاط فيها، ويتم تهيئة البيئة الاقتصادية للخصخصة وذلك عن طريق وضع أو تعديل السياسات الاقتصادية، و استحداث سياسات جديدة ومواجهات فاعلة لغرض ضمان استمرار الخدمة من دون أي ضرر يلحق في التسهيلات والحوافز والسياسات القطاعية للقطاعات الأخرى، أما في إطار البيئة الاجتماعية التي تشمل المستهلكين والعاملين والمنتجين فيجب قبل البدء بتطبيق سياسة الخصخصة أن يسبقها التوعية بهذه السياسة ومتطلباتها والهدف التي تسعى لتحقيقه، وما هي الفائدة التي سيكتسبها الاقتصاد الوطني جراء تطبيقها، ذلك لأن سوء الفهم لبرنامج الخصخصة أو الفهم الضعيف لها سيترتب عليه آثار على مدى التعاون أو التشكيك في نتائجها ومدى القبول الاجتماعي لها، لأن الخصخصة تعنيهم كمستهلكين إذ تتجه إليهم الخدمات والبضائع، فإحداث أي تغيير اقتصادي سيؤثر بشكل مباشر عليهم، وبالأخص عندما تتجه الخصخصة نحو مرافق مهمة بالنسبة للفرد كالكهرباء والاتصالات والماء، هذا التأثير سيؤدي إلى نتائج غير مقبولة منها انخفاض

(١) نبيل مصطفى كمال،مشاركة القطاع الخاص ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (بالتطبيق على مستشفيات الهيئة العامة للتأمين الصحي لمدينة القاهرة،رسالة ماجستير،المعهد القومي للإدارة العليا،اكاديمية السادات للعلوم الادارية،القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٨١ .

قيمة الاسهم أو عدم الاقبال على شرائها، والتوعية وتهيئة المواطن وسط قيادات للإدارة العليا للدولة سيؤدي إلى تقليل العقبات التي تواجه عملية الخصخصة [١].

ويتطلب تهيئة الرأي العام القبول الاجتماعي لإجراءات الخصخصة، وهذا الأمر يتطلب ضرورة خلق الشعور العام بأن سياسة الخصخصة تتم وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، وليس مجرد توفير الإطار القانوني السليم لهذه العملية، وتتم في إطار من العدالة والإنصاف دون تمييز بين فئة وأخرى، وهناك مجموعة من الظروف التاريخية والنفسية والثقافية تتوقف عليها العدالة والإنصاف لكل مجتمع من المجتمعات، وينبغي بوجه خاص أن يتوافر الشعور العام بأنه عند اختيار المشروعات العامة والشركات التي تعرض للبيع يجب ان تتم وفقاً لمعايير اقتصادية سليمة وليس وفقاً لحماية مصالح فئوية أو خاصة [٢] .

ثانياً/ تهيئة البيئة التنافسية: إن أي تحول يتم في ظل ظروف يسودها عدم الاستقرار في المجتمع فضلاً عن عدم الإستقرار في الأسعار لا يكتب له النجاح، إذ أن البيئة الاقتصادية التي توجد في ظل القطاع العام وما تحتويه من إجراءات وقوانين و إحتكارات وتدخل من الدولة لا تعد مناسبة للوضع الجديد الذي يجعل السيادة فيه للقطاع الخاص، إذ أن تأهيل الاقتصاد وجعله ضمن بيئة تنافسية مدروسة وتبني سياسات تكييف لهذا الاقتصاد تعد من أهم العوامل التي تساعد على نجاح سياسة الخصخصة [٣]، وإنّ منشآت القطاع العام قد إعتادت على العمل في مناخ يكاد أن ينقصه الدافع لتحسين الأداء، وضمن مناخ احتكاري، ومما أدى إلى تفاقم حجم المشكلة هو أن الأهداف الاجتماعية قد تأخذ مكانها ضمن الأهداف المنشودة وتتربع في قمة أولويات منظومة هذه الأهداف، فخلق بيئة تنافسية هو أمر لا بد منه لرفع

---

(١) د.عبد الرحمن الريح،الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة في غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي على الموقع الالكتروني http: \\ www . abudabi . chamber . ar تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٨/٣ الساعة السابعة مساءً.

(٢) د.حازم الببلاوي،دور الدولة في الاقتصاد،دار الشروق،القاهرة،١٩٩٩،ص ٧ .

(٣) د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية،إتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية،الاسكندرية،٢٠٠٠،ص ٦ .

كفاءة الأداء، ويتم تحقيق هذا الأمر عن طريق إعادة هيكلة السوق المحلي وإزالة جميع الحواجز التي تعترض التجارة الدولية [١].

وفي حقيقة الأمر فإن من النادر أن يسمح للشركات التابعة للدولة بأن تشهر إفلاسها إذ أنها نادراً ما تعمل على الاستفادة من بيئة سوق تنافسية، ذلك لأنها مثقلة بأهداف اقتصادية، وتفتقد الحافز لتحسين الأداء، وهكذا أصبح الطريق الذي يؤدي إلى إنقاذ هذه الشركات هو التحويل إلى القطاع الخاص [٢] .

الفرع الثاني

إنشاء آليات لتنفيذ الخصخصة ووضع دراسة محكمة للمنشآت العامة

من المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية الخصخصة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، هو إنشاء آليات لتنفيذ الخصخصة و وضع دراسة محكمة للمنشآت العامة، لذا سنتعرف عليها في الفقرتين الآتيتين :-

أولاً / إنشاء آليات لتنفيذ الخصخصة: أن نجاح الخصخصة يعتمد بالدرجة الأولى على الأسلوب الذي يتم فيه تنفيذ هذه السياسة وليس على مجرد الأخذ بها فحسب، فالخصخصة ليست مجرد مسألة فنية يتم بها الإنتقال من الإدارة الاقتصادية إلى أسلوب آخر، بل هي عملية إجتماعية وسياسية معقدة، فمن غير المعقول أن تتناول المسائل التنفيذية فحسب والتي من الأجدر أن تترك للفنيين، بل أن لها قدر أكبر من الإقناع العام، فينبغي أن يتوافر الإقناع العام بصحة الإجراءات وسلامتها، فالخصخصة كأي برنامج اقتصادي عام يشترط أن تتوافر فيها المشروعية من الإحساس بالكفاية والجدية والعدل والمصداقية، إذ تتطلب هذه المشروعية الإتفاق العام

(١) علي حسين حسن،المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة،مجلة جامعة بابل،العلوم الانسانية،المجلد ٢٠،العدد ١،٢٠١٢،ص ١٠ .

(٢) د. منير إبراهيم هندي ، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص٣٠.

بمبدأ الخصخصة والإقتناع العام به ليس على المبدأ فحسب وانما الإتفاق أيضاً على أساليب تطبيق وتنفيذ هذا المبدأ [١] .

ويستلزم لنجاح عملية الخصخصة وجود إدارة حكومية أو منظمة أو جهاز يمتلك مهام محددة كالوزارة على سبيل المثال، أو مجلس أعلى للخصخصة، أو لجنة وزارية ويترأسها رئيس الوزراء أو عضوية عدد من الوزراء للقيام بالأعمال الآتية :-

١. مساعدة الشركات المتلكئة :- ويكون ذلك عن طريق تهيئتها للخصخصة بإعادة هيكليتها.
٢. تجهيز برنامج للخصخصة :- ويتمثل هذا بوضع إطار عام وشامل يبين فيه الشركات التي يمكن إدراجها للخصخصة وضمن مجموعة من الإعتبارات منها الوضع المالي للشركة ومدى أهميتها في الاقتصاد الوطني .
٣. تحويل الشركات العامة إلى شركات قابضة :- وذلك لتحسين أداء هذه الشركات لغرض تهيئتها لبرنامج الخصخصة لأن ذلك سوف يعطي لهذه الشركات استقلال إداري ومالي يساهم في عملية نجاحها .
٤. إعداد قاعدة بيانات لسياسة الخصخصة، وهذه تمثل الإطار العام لحجم القطاع الخاص في الدولة، ومن أبرز المهام التي تناط بالوزارات العاملة أو الوحدات في مجال الخصخصة وتوضح هذه القاعدة المعلومات والبيانات ذات الصلة الكبيرة بعملية الخصخصة .
٥. إعتماد تقييم الشركات :- وتعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة لنجاح الخصخصة عن طريق تقييم وتحديد قيمة الأسهم فيها، وتتم بواسطة مكاتب إستشارية أو عن طريق منظمات حكومية تتولى مهمة وتدقيق وتحديد قيمة أسهم الشركات وتعاونها بذلك الاجهزة الحكومية التي تمارس دور الرقابة في الدولة [٢] .

([١]) جندي محمد صفوت عامر ابو سحلى،خصخصة الخدمات العامة مع اشارة خاصة للخدمات الصحية " دراسة مقارنة "،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،القاهرة،٢٠٠٩،ص ٨٩ .

([٢]) المرسي السيد حجازي،إقتصاديات المشروعات العامة والنظرية والتطبيق جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها،الدار الجامعية،الاسكندرية،٢٠٠٤،ص ١٠٦ .

ثانياً / وضع دراسة محكمة للمنشآت العامة: قبل البدء بعملية خصخصة المنشآت العامة، لا بد من توافر مجموعة من العوامل التي تساهم في نجاح الخصخصة سواء من الناحية الإدارية أو من الناحية القانونية والسياسية ويمكن إيرادها كالآتي :-

أ / من الناحية الإدارية وتشمل :-

١. لا بد من وضع دراسة شاملة ومحكمة للتنظيم المالي للمنشآت العامة ورفع كفاءة هذه المنشآت و إمكانية تطويرها بشكل يساهم في تحسين أوضاعها، ومن ثمّ إخضاعها لقواعد السوق الإدارية .
٢. وضع استراتيجية واضحة من قبل الحكومة لسياسة الخصخصة مع تحديدها للوسائل التي سوف تستخدمها من أجل هذه الاستراتيجية .
٣. دراسة طبيعة المنشآت التي تنوي الحكومة خصخصتها، وتتطلب هذه الدراسة تحديد الدور الاقتصادي ومستوى الانتاج الحالي، والهيكل التنظيمي لها، ونوعية المستفيدين من الخدمات التي تقدمها هذه المنشآت، وطبيعة العاملين بها، و أدائها الاقتصادي وتقديره .
٤. جمع المعلومات عن القطاع العام والمشاكل التي تعوق نجاحه ومنشآته المختلفة، وفرص نجاح سياسة الخصخصة، وكذلك جمع المعلومات عن النظام الاقتصادي و المالي ومدى تطويره مستقبلاً، وتأثير الخصخصة على الأجور ومستويات الإئتمان، وموقف الاستثمارات الأجنبية تجاه عملية الخصخصة، وإمكانيات القطاع الخاص التي تؤهله للتجاوب مع عملية الخصخصة
٥. الإعلان بإحدى الصور الآتية عند تنفيذ سياسة الخصخصة، وهي إمّا عن طريق إعلان متتابع عن كل عملية يتم فيها خصخصة منشآت القطاع العام كلاً على حدة، أو عن طريق إعلان مسبق ويكون ذلك شاملاً لسياسة

الخصخصة بشكل كامل ويشمل منشآت عدة من منشآت القطاع العام وليس منشأة واحدة [١] .

ب / من الناحية القانونية والسياسية: تتطلب البيئة القانونية للخصخصة توافر مجموعة من القوانين الاساسية، منها قوانين تتعلق بالضرائب والإعفاءات، و قوانين الشركات، و قوانين التأمين، كما ويتطلب أن تستند الخصخصة على أساس شرعي متين، فلا بد من وضع الإجراءات والقواعد اللازمة والتي تحدد فيها عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذا يستلزم إصدار تشريعات من الحكومة وكذلك المشرع تتضمن فيها تفويضها لإجراء عملية الخصخصة، وإصدار تشريعات تتضمن الضوابط المتعلقة بالإستثمار الأجنبي في الأسهم، كذلك التشريعات التي تواجه الممارسات الإحتكارية، والتشريعات التي تندرج ضمنها العلانية والشفافية فيما يتعلق بالمؤسسات التي تمت خصخصتها، ومن الجدير بالذكر بأن من العوامل التي تُعين على نجاح عملية الخصخصة هو إقامة نظام قانوني وقضائي والذي يعد من العناصر المكملة للإصلاح الإقتصادي والذي يؤكد على حقوق الملكية بمختلف انواعها [٢].

أما من الناحية السياسية، فإن الخصخصة تحتوي على مخاطر كبيرة فلا بد من وضع سياسية عامة ورؤية كاملة ذات أبعاد أمنية خاصة تساهم في الحفاظ على تحقيق الإستقرار السياسي داخل الإستثمارات الأجنبية، مع التأكد من الحاجة إلى وجود مناخ ذو طابع ديمقراطي، بإعتبار ان سياسات التحول لا يمكن لها أن تنمو وتنتشر الاّ في حالة القضاء على الفساد الذي يعد من الأسباب والأمراض الرئيسة التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع في مختلف القطاعات والتأكيد على ضرورة توافر تكنلوجيا المعلوماتية

([١])عماد مصطفى عتّال،الخصخصة و آثارها على العمالة،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،٢٠٠٥،ص ٧٥-٧٦ .

([٢])ستيف هانكي،تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية ،مصدر سابق،ص ٨٠

فهذه تساعد على إتخاذ القرارات بصورة دقيقة وسليمة سواء أكانت في مرحلة الإنتاج أم الإستهلاك [١] .

الفرع الثالث

إصلاح الأوضاع المالية للدولة والعاملين فيها واعداد إطار مؤسسي جيد

ينبغي أن تتوفر مجموعة من العوامل التي تساهم للنهوض ببرنامج الخصخصة إلى المستوى المطلوب، ومن بين هذه العوامل نبحثها بالفقرتين الآتيين وكما يأتي :-

أولاً / إصلاح الأوضاع المالية للدولة والعاملين فيها: لا بد من القيام بمجموعة من الإجراءات لنجاح الخصخصة، مثل إعادة النظر في النظام الضريبي المطبق على الدخول والأرباح الصناعية والتجارية والثروات وتوجيهه الوجهة الصحيحة لأجل تحقيق العدالة من حيث توزيع السعر، مع إتخاذ الإجراءات الصارمة من أجل منع التهرب الضريبي، فضلاً عن وضع سياسة ملائمة لغرض تعبئة المدخرات، والعمل على إتخاذ الأساليب لجذب المدخرات المحلية نحو الإستثمار، هذا فضلاً عن إصدار قواعد قانونية إلى جانب الإجراءات الإدارية التي تكفل حماية المستثمرين في الأسواق المالية [٢] .

وفي رأينا إن رفع أجور العاملين وزيادة الدخول الحقيقية لهم، لابد أن يكون فيه مراعاة للحدود الدنيا لدخلهم والتي تكون كافية لسد إحتياجاتهم الأساسية للعاملين ومن يعولونهم، ودعمهم بالحوافز المالية فهذا سيترتب عليه الزيادة من كفاءة العامل وبالتالي الكفاءة في العمل وفي الإنتاج، فضلاً عن أنه يساعد على رفع مستوى الرفاهية للعامل، كل ذلك تعد من الآثار الملموسة لنجاح الخصخصة.

ثانياً / إعداد إطار مؤسسي جيد: لنجاح سياسة خصخصة أي خدمة من الخدمات العامة لا بد من أن يرافقها دعم من قبل الجهات السياسية العليا في الدولة (صانعة القرار)، إذ لا بد من أن تتحرر تلك الخدمة من جميع القيود التي تعاني منها الخدمة

(١) رغد زكي قاسم،تأثير الخصخصة والإستثمار الأجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للأقتصادين المصري والمغربي للمدة (١٩٨٥ – ٢٠٠٣)،رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٧،ص ٢٩ .

(٢) د.سعيد النجار،التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، ورقة عمل مقدمة لندوة التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية،صندوق النقد العربي،١٩٨٨، ص ١٤٥ .

قبل البدء بتنفيذ الخصخصة، فإذا كان من بين الأهداف التي تسعى اليها الخصخصة تحقيق أكبر فائدة للمواطن، وتوفير خدمات أفضل وبتكلفة أقل، إلا أن هنالك بعض الضغوط التي قد تشكل عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف، وكمثال على هذه الضغوط مطالبات المسؤولين في دوائر الدولة ومحاولتهم تفعيل استغلال ايرادات المبيعات في تقليص العجز الحاصل في ميزانية الدولة [١] .

فسياسة الخصخصة يشترط حدوث تغيير في الأُطر الحكومية والمؤسسية والتنظيمية السابقة لعملية الخصخصة، وذلك لكي يعمل القطاع الخاص تحت قانون وتنظيم جديد مدعم من دون وجود أي عوائق تحول دون تحقيق الهدف المرجو تحقيقه من هذه العملية، فيتطلب وجود مؤسسات حكومية تعطي للخصخصة نتيجة إيجابية عن طريق تعاملها مع الجمهور بصورة نزيهة تسمح فيها للقطاع الخاص أن يؤدي دوره بشكل بعيد عن التعقيدات البيروقراطية مع تهيئة البيئة التشريعية والاقتصادية التي تساهم بتنفيذ سياسة الخصخصة بسهولة ويسر [٢] .

كما ويستلزم أن يتسم هذا الإطار بمقدار كبير من الوضوح والشفافية والذي يعتبر عاملاً رئيسياً ومهماً لنجاح سياسة الخصخصة اقتصادياً وسياسياً، لأن ذلك يمنع الإنحراف ويُعين أطراف المعاملات على معرفة مسؤولياتهم وحقوقهم بالطريقة التي تمكنهم من تحقيق الكفاءة [٣]، ولأجل الحفاظ على الشفافية وتحقيقها لا بد من الحد من تأثير المصالح الخاصة، وضرورة حماية كيان برامج الخصخصة من الحكومة ومراعاة الإلتزامات القانونية، وعدم البيع المباشر أو التفاوض لطرف واحد إلا بعد إجراء المناقصة، كذلك طرح أسهم الشركة في سوق التعاملات المالية والبورصة، وعند الإنتهاء من عملية البيع يجب القيام بكافة الإجراءات التي تتعلق بنقل الملكية بشكل

---

(١) نبيل مصطفى كمال،مصدر سابق،ص ٩٧ .

(٢) د.عبدة محمد فاضل الربيعي،الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤،ص ١٤٠ .

(٣) د.عالية مهدي و د. منال متولى،" تقييم الأداء المالي والاقتصادي للشركات في ظل تطبيق برنامج الخصخصة في الاقتصاد المصري "،مركز البحوث والدراسات الاقتصادية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،العدد ٣٥,٢٠٠٧،ص ٧ .

علني [١]، هذه أهم العوامل التي تساعد على نجاح الخصخصة، والتي ينبغي على أي دولة تنوي اتباع هذه السياسة أن تبحث اولاً عن أهم العوامل التي تساهم في نجاحها وتجتنب العوائق التي شأنها أن تحول دون نجاح هذا البرنامج .

المبحث الثاني

معوقات نجاح الخصخصة

قد يواجه أي تغيّر – مهما كان شكله– جملة من المعوقات التي تحول دون نجاحه، كذلك الحال مع سياسة الخصخصة فهناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون نجاحها وتحقيق الهدف التي تسعى إليه، ولمعرفة هذه المعوقات سنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول منه عدم وجود إطار قانوني خاص بالخصخصة، وفي المطلب الثاني نتطرق فيه ضعف مستوى القطاع الخاص، أمّا المطلب الثالث فسنبحث فيه الصعوبة في إقناع الرأي العام بجدوى الخصخصة، وعلى النحو الآتي :-

المطلب الأول

عدم وجود إطار قانوني خاص بالخصخصة

إن الخصخصة ليست ظاهرة إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية فحسب، وإنما هي ظاهرة قانونية بصورة أساسية، فالمتطلبات التنظيمية والقانونية لها تأثير على المستفيدين وعلى القائمين بنقل الملكية العامة، فلأجل حماية الأفراد وجميع الأطراف الداخلة في العملية لابد من توفير القواعد والإجراءات اللازمة لعملية الخصخصة، وتكون هذه القواعد والإجراءات بصورة قوانين ولوائح يتم الرجوع إليها في كل صغيرة وكبيرة، وعدم المركزية الشديدة في إتخاذ القرارات الخاصة بالخصخصة، لأن ذلك يؤدي إلى إضعاف فاعلية تحقيق الأهداف المرجوة منها، فضلاً عن أنّ عدم وجود أجهزة رقابية تضطلع بمهمة الرقابة على المؤسسات التي تم تحويلها للقطاع الخاص، تراقب

(3) Arab Republic Of Egypt Enterprise Office," General Procedures and Guide lines for The Goverments Programs Of Privatization . Restrusturing and Reward System ",OP . Cit,4 .

الأسعار التي يقوم بفرضها على الأفراد من أجل تلقي السلع والخدمات التي يحتاجونها، أو مراقبة جودة هذه السلع والخدمات التي يقوم بتوفيرها القطاع الخاص، كل هذه المعوقات تحول دون نجاح الخصخصة [١].

هذا بالإضافة إلى عدم إستقرار الأوضاع التي تمر بها الدول هي من أبرز المعوقات التي واجهت الخصخصة ولاسيّما في الدول النامية، فإنعدام الإستقرار السياسي، والإنقلابات السياسية أثر بشكل ملحوظ على نجاح الخصخصة، وضعف الإرادة السياسية للدول التي تبنت الخصخصة من المعوقات الرئيسة التي تحول دون تحقيق نجاح الخصخصة، ذلك لأن العديد من البلدان التي تبنت هذا البرنامج طبقتها تحت تأثير الضغوط والتدخلات الخارجية من قبل المؤسسات المالية الدولية التي فرضت على بعض الدول لتنفيذ هذه البرامج بصورة واسعة وبشكل سريع، فأسرعت تلك الدول بتنفيذ هذه البرامج دون أي تهيّئة لمستلزماتها، أو أي إعتبار لجدوى هذه العملية، فتطبيق سياسة الخصخصة بهذا الشكل لن يفضي إلى زيادة في دخل الفرد، أو الإنتاج، أو خلق فرص عمل جديدة [٢] .

فضلاً عن الحروب المتتالية التي خاضتها الدول النامية، وعلى الأخص بلدنا العراق، وما صاحب هذه الحروب من تسخير موارد خزينة الدولة العامة للتسليح، وحالات الضياع والأرباك التي يتعذر معها تنفيذ خطط التنمية .

أمّا من الناحية الإقتصادية فعدم وجود إستراتيجية واضحة لحدود كل من القطاع العام والقطاع الخاص، تسعى الدول إلى تفعيل وتوسيع من نشاط القطاع العام وتقييد نشاط القطاع الخاص تارة، وتفسح المجال أمام القطاع الخاص من أجل أن يوسع نشاطه تارة أخرى، هذه الأمر أدى إلى حالة من التردد الشديد لدى متخذي قرارات الإستثمار من جانب القطاع الخاص، والفوضى التي مرت بها اقتصادات الدول النامية كالإبتعاد عن قوانين الإقتصاد، وتعيين مبيعات الأسعار بشكل بعيداً عن

(١) ستيف هانكي،مصدر سابق،ص ٩١ .
(٢) نهاد العبيدي و يسرى السامرائي،تطور القطاعين العام والخاص في الوطن العربي،دار الكتب للطباعة والنشر،بغداد،دون سنة نشر،ص ٦٣ .

محددات التسعير في اقتصاد السوق، فضلاً عن أنّ حكومات الدول تسمح للقطاع العام في التعامل مع الصرف الأجنبي بأسعار تختلف عما يتم التعامل بها مع القطاع الخاص وهذا يؤدي إلى زعزعة في الاقتصاد وزعزعة سياسة الخصخصة [١].

كما لابد من الإشارة هنا إلى إنّ إختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية والتمويلية في الدول النامية عما هو عليه في الدول المتقدمة، ففي معظم الدول المتقدمة يلاحظ فيها بأن المشروع الحكومي الذي يتم نقلهِ للقطاع الخاص في الدول الصناعية المتقدمة يجد هيكلاً مفتوحاً للتجارة نسبياً، كما ويجد نظاماً قانونياً جيداً، إلى جانب وجود سوق للتنافس المعقول دون قيود زائدة على مدخلات الإنتاج أو على الأسعار، في حين نجد في الدول النامية أن هناك العديد من القوانين ذات القيود المشددة تؤدي إلى حدوث عرقلة في النشاط الخاص وقوانين العمل، فهذا الإختلاف سيؤدي بطبيعة الحال إلى خلق الكثير من العقبات التي تعرقل خصخصة المرافق العامة [٢] .

المطلب الثاني

ضعف مستوى القطاع الخاص

إنَّ الضعف الذي يعتري القوى المنتجة لدى القطاع الخاص والذي يتجسد بصورة أدق في عدم توفر الخبرة الكافية في إدارة وقيادة المشاريع الكبرى بشكل كفوء وقادر على الإبتكار والإبداع للتطوير من هذه المشاريع، ولاسيّما عندما يتم نقل مشروعات عامة كالإتصالات والكهرباء، فالقطاع الخاص لا يستطيع في بداية الأمر أن يدير هذه المرافق المهمة أو التطوير من تكنولوجيتها بالشكل السريع الذي يخدم الأفراد، إذ لابد لهم من الإستعانة بمكاتب فنية او إستشارية أو الإدارية من أجل تقديم المشورة للمدراء الجدد في القطاع الخاص[٣]، فضلاً عن أنّ صغر حجم السوق يعد من

(١) حسين عباس حسن الشمري،الخصخصة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الأقطار العربية (مصر والأردن أنموذجاً١٩٦٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٦٠ .

(٢) د. محمود مصطفى زعارير،سياسة التخاصية دراسة قانونية واقتصادية تطبيقية في الاردن ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص ٢٨ .

(٣) د. محمد طاقة،الخصخصة بين القبول الفكري والتبني الذرائعي، جمعية الاقتصاديين العراقيين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، في ندوة اقيمت ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، ، ص ٢٠ .

أهم المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص، وذلك لأن شحة الموارد وقلتها تجعل المشاريع العامة مجبرة على إستيراد جزء كبير من مدخلاتها، وهذا يتطلب إجراءات إدارية و جمركية وجهد ووقت كبير، وما يتطلبه ذلك من عملات صعبة، على الرغم من كل ذلك فإن هذه الصناعة تكون عرضة لتقلب الأسعار العالمية [١] .

ويضاف إلى ذلك كله مشكلة العمالة الزائدة والتي تُعد من أهم المعوقات التي تواجه القائمين على تنفيذ الخصخصة، ذلك لأن الدولة عند توظيفها للطاقات البشرية في بعض الحالات لا تأخذ بنظر الإعتبار العناصر الكفوءة في التوظيف، وهذا يخلق مشكلة كبيرة ألا وهي مشكلة العمالة الزائدة عند تطبيق الخصخصة، ولهذا السبب نرى أن الخصخصة تعتبر من أبرز المخاطر التي تهدد الأمان الوظيفي، لهذا يجب التعامل مع هذه المشكلة بقدر كافي من التركيز والدقة، فنرى أن الحكومة المصرية عند بيعها لشركة نصر لصناعة المراجل البخارية حيث حصلت على التزام من قبل المشتري بالإبقاء قدر المستطاع على العمّالة الذين يعملون في الشركة المراد خصخصتها[٢]، وهناك احصائيات لوزارة القوى العاملة في مصر وجدت بأن حجم العمالة الزائدة تبلغ حوالي ٤٣% من موظفي الحكومة، و ٢٥% من عدد العمالة في القطاع العام لا يؤدون أي عمل [٣] .

فمشكلة العمالة الزائدة سيترتب عليها حدوث توتر اجتماعي حتى مع دفع تعويضات مُرضية لهم لاسيّما ضمن الظروف التي تمر بها البلاد، كما ستكلف الدولة مبالغ طائلة تعتبر بمثابة حجر عثرة في سبيل تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة [٤]، وفي رأينا تعد هذه المشكلة من أهم و أصعب المعوقات التي تعترض

---

(١) تيسير رضوان الهادي،التخاصية والاقتصاد الاردني،رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد،الجامعة الاردنية،١٩٩٣،ص ٨٢ .

(٢) د.محمود مصطفى زعارير،مصدر سابق، ص ٢٢٩ .

(٣)د.أحمد الحصري،بشر بلا ثمن،مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الإنفتاح ،القاهرة،١٩٩٢،ص ١٦٦ .

(٤)د.أحمد نور،خصخصة الإدارة وخصخصة الملكية،مجلة الإهرام الاقتصادي،العدد ١٢٧٣,١٩٩٣،ص ٤٠

طريق الخصخصة والسبب في ذلك يعود إلى أنها تمس بشكل مباشر مصدر رزق العامل، وتؤثر إلى حد كبير على حياته والحفاظ على مستواه المعيشي .

المطلب الثالث

الصعوبة في اقناع الرأي العام بجدوى الخصخصة

الرأي العام من أهم المشاكل التي تواجه الخصخصة في حالة عدم رضاهُ عنها، فمشكلة الرأي العام بجدوى الخصخصة تعد من أهم العقبات التي كانت و لا تزال تواجه تطبيق سياسة الخصخصة، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب منها كبر حجم القطاع العام، وأهميته و كبر عدد المنتفعين بالخدمات التي يقدمها للمواطنين وبالأخص أصحاب الدخل المحدود، فضلاً عن إتساع نشاطه، لذا كان من الضروري أن يقتنع الرأي العام بأن المبيعات ومؤشرات الإنتاج والانفاق والتصدير وحجم العمّالة والربح يكون في حالة تطور مستمر بعد تطبيق الخصخصة بشكل أفضل مما هو عليه في ظل القطاع العام، لذا فإنه في حالة عدم حدوث أي تغّير إيجابي في عمل و أداء الشركات التي تم خصخصتها والإعلان عن هذه النتائج ففي هذه الحالة ستصبح الخصخصة مهددة بمحاربة الرأي العام لها [١].

فعدم قناعة الرأي العام بهذه السياسة يعد من المعوقات الأساسية التي تواجهها، فمن الضروري تهيئة الرأي العام قبل البدء بتطبيقها، وهذا ما حدث فعلاً عندنا في العراق عندما عارض الرأي العام مقترح خصخصة الكهرباء، ذلك لأن الدولة طرحت موضوع خصخصة الكهرباء دونما تقديم برامج لتوعية الرأي العام بآلية هذه العملية والتي لا يزال الغموض يحيط بها ليومنا هذا .

الخاتمـــــة

في ختام البحث عن موضوع عوامل نجاح الخصخصة ومعوقاتها، نأمل أن نكون حققنا الهدف المتمثل في إلقاء الضوء على هذا الموضوع وذلك للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها، لذا سوف نختم هذه الدراسة ببيان أهم الأفكار الأساسية التي قامت

(١) د.صابر زكي أمام،التجربة المصرية في خصخصة المشروعات العامة،دار النهضة العربية،القاهرة،٢٠٠٧،ص ١٤٠ .

عليها والإستنتاجات التي تم التوصل اليها فضلاً عن عدد من المقترحات وذلك وفق التفصيل الآتي :-

اولاً :- الاستنتاجات

١. ضرورة قيام الخصخصة على أساس قانوني متين وإحاطتها بالأُطر التشريعية التي تساعدها على تطبيقها دون أن يعتريها أي لبس أو غموض
٢. توصلنا إلى أن الأصل في الخصخصة هي ظاهرة قانونية وليست ظاهرة إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية فحسب.
٣. أنّ من أهم المشاكل التي تنتج عن عملية خصخصة المرافق العامة هو تسريح عدد كبير من العاملين بالمشروعات العامة التي يملكها القطاع العام، وبالتالي تكون مشكلة العمالة الزائدة وظهور البطالة من المشاكل التي يصعب حلها لاسيّما في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد .
٤. ومن المعوقات التي تعترض نجاح عملية الخصخصة إيضاً، هو ضعف سوق رأس المال، وصغر حجم السوق فضلاً عن صعوبة إقناع الرأي العام بجدوى الخصخصة، هذا كله يؤثر على نجاحها .

ثانياً :. المقترحات

١. قبل البدء بتنفيذ سياسة الخصخصة نوصي بتهيئة البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية اللازمة لإستقبال عملية الخصخصة، إذ يشترط لنجاحها أن تكون عملية التحويل من التخطيط المركزي إلى آليات السوق الحر ضمن سياسة ومعرفة مدى إستيعاب السوق للمشاريع المراد خصخصتها، كما يستلزم تهيئة الرأي العام مسبقاً، وأن تحظى بدعم تام من قبل أفراد المجتمع، فهذا الدعم ضروري لنجاحها، فخوف أفراد المجتمع من فقدانهم لوظائفهم من الأسباب التي تلقي بالخصخصة إلى الهاوية .
٢. نوصي المشرع بوضع قوانين ملزمة للهيئة التنفيذية بتفعيل وإعادة الحيوية للقطاع العام، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في العملية الاقتصادية وتحويله إلى قطاع منتج وبشكل يحقق التطوير في عملية التنمية

الاقتصادية، والنهوض بكلا القطاعين العام والخاص معاً بما يساهم في تحقيق حالة التكامل في نشاط القطاعين، فضلاً عن قيام الدولة بتوفير الإحتياجات الأساسية للمواطن وأن تفكر بتطوير القطاعات العامة قبل تفكيرها بخصخصتها، وذلك لحماية ذوي الدخول المحدودة من التعسف والإحتكار الذي ربما قد يتعرضون له في حالة خصخصة المرافق العامة.

٣. نوصي المشرع العراقي قبل شروعه بإصدار قوانين خاصة بالخصخصة لا بد من تهيئة الرأي العام ذلك لأن الصعوبة في اقناع الرأي العام من العوامل الرئيسة التي تؤدي بهذه السياسة إلى الهاوية .

٤. نحث المشرع العراقي على توفير جهة رقابية لتأمين المستوى العادل لأسعار السلع والخدمات وبما يناسب حد الكفاف للمواطن .

المصادر

أولاً: الكتب

١. د . أحمد الحصري، بشر بلا ثمن مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الإنفتاح ،القاهرة ١٩٩٢ .
٢. د.حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد دار الشروق القاهرة ،١٩٩٠ .
٣. د.حسن أحمد الشافعي، الخصخصة الإدارية والقانونية في التربية البدنية والرياضة، ط١، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٥ .
٤. د . صابر زكي أمام التجربة المصرية في خصخصة المشروعات العامة دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٧ .
٥. د.عبد العزيز صالح بن حبتور، إدارة عمليات الخصخصة وآثارها في اقتصاديات الوطن العربي دراسة مقارنة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧ .
٦. د . عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠ .
٧. د . عبدة محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤ .
٨. محمود مصطفى الزعارير، سياسة التخاصية دراسة قانونية واقتصادية تطبيقية في الاردن ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤ .
٩. د.المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية .
١٠. د.المرسي السيد حجازي ، اقتصاديات المشروعات العامة والنظرية والتطبيق جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
١١. د.منير أبراهيم هندي، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٤ .
١٢. نهاد العبيدي و يسرى السامرائي تطور القطاعين العام والخاص في الوطن العربي دار الكتب للطباعة والنشر بغداد دون سنة نشر .

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. تيسير رضوان الهادي التخاصية والاقتصاد الاردني رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة الاردنية ١٩٩٣ .
٢. جندي محمد صفوت عامر أبو سحلى خصخصة الخدمات العامة مع إشارة خاصة للخدمات الصحية دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق القاهرة ٢٠٠٩ .
٣. حسين عباس حسين الشمري، الخصخصة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الأقطار العربية (مصر والأردن أنموذجاً١٩٦٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥ .
٤. رغد زكي قاسم تأثير الخصخصة والإستثمار الأجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للأقتصادين المصري والمغربي للمدة (١٩٨٥ – ٢٠٠٣) رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ٢٠٠٧ .
٥. عماد مصطفى عتّال الخصخصة وآثارها على العمالة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٠٥ .
٦. عمار حمد خلف العيثاوي، مستقبل القطاع العام في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ .
٧. نبيل مصطفى كمال مشاركة القطاع الخاص ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (بالتطبيق على مستشفيات الهيئة العامة للتأمين الصحي لمدينة القاهرة) رسالة ماجستير المعهد القومي للإدارة العليا أكاديمية السادات للعلوم الإدارية القاهرة ٢٠٠٥

ثالثاً: البحوث والدوريات

١. د.إبراهيم الفياض، دراسات قانونية، مجلة فصلية مُحكمة تصدر عن قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣، السنة الرابعة، ٢٠٠٢ .
٢. د . أحمد نور خصخصة الإدارة وخصخصة الملكية مجلة الإهرام الاقتصادي العدد ١٢٧٣ ١٩٩٣
٣. ستيف هانكي، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، بحث منشور ضمن سلسلة البحوث المنشورة في كتاب (في الشرق والغرب التخصيصية والتنمية الاقتصادية)، ط١، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
٤. د . سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، ورقة عمل مقدمة لندوة التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية صندوق النقد العربي ١٩٨٨.
٥. د.عالية مهدي و د.منال متولي " تقييم الأداء المالي والاقتصادي للشركات في ظل تطبيق برنامج الخصخصة في الاقتصاد المصري " مركز البحوث والدراسات الاقتصادية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة العدد ٣٥ ٢٠٠٧ .
٦. عبد الباري الخرساني ، تجربة الجمهورية اليمنية في تطبيق سياسة الخصخصة، مجلة الوعي الرقابي، العدد ١، ١٩٩٩ .
٧. علي حسين حسن المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية المجلد ٢٠ العدد ١ ٢٠١٢ .
٨. د.محمد صالح القريشي (وآخرون)، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بين الاداء التنموي ومنطق صندوق النقد الدولي، دراسة الاقتصاد السياسي للخصخصة في الاقتصادات النامية، الاقتصادي، مجلية فصلية، بحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين، عدد خاص، بغداد، ١٩٩٩.

٩. د.محمد طاقة، الخصخصة بين القبول الفكري والتبني الذرائعي، جمعية الاقتصاديين العراقيين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، في ندوة اقيمت ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٤ .

رابعاً: مواقع الأنترنت

١. د . عبد الرحمن الريح الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة في غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي على الموقع الإلكتروني http: \\ www . abudabi chamber . ar . تاريخ الزيارة ٣/٨/ ٢٠١٨ الساعة السابعة مساءً.

خامساً: المصادر الأجنبية

1. Arab Republic Of Egypt Enterprise Office " General Procedures and Guide lines for The Goverments Programs Of Privatization . Restrusturing and Reward System ".